دور البنك المركزي في تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة: بنك الجزائر

د. نـوفـل سمايلي* د. يحي دريس **

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث وجودها من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد فهي القاعدة لنشاط المنشآت الاقتصادية الكبيرة من خلال العلاقة التبادلية التي تجمعهما، وهي المحرك الأساسي لعجلة النمو وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل وتوليد دخل لشريحة واسعة من الأسر والأفراد وفي تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار. وبالرغم من أهمية هذه المنشآت في الاقتصادات المختلفة، إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل وتحديات عديدة تضعف من قدرتها على النمو والاستمرار، ومن أبرز هذه المشاكل تلك المتعلقة بالتمويل المصرفي مما استوجب على البنوك المركزية التدخل من خلال تعزيز ودعم فرص الوصول للتمويل وتوفير البيئة المناسبة.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، المصارف.

The role of the central bank in promotingfinancing for small and medium enterprises

Abstract:

SMEs play an important role in the economies of developed and developing countries Both where the presence of the basic pillars of any economy are the base of the activity of large economic enterprises through the reciprocal relationship that share between them, which is the main engine to the wheel of growth through its contribution to the creation of a large number of opportunities employment and income generation for a wide cross-section of families and individuals and in narrowing the gap between savings and investmen. Despite the importance of these

* أستاذ محاضر قسم – أ – جامعة العربي التبسي – تبسة .
** أستاذ محاضر قسم – أ – جامعة العربي التبسي – تبسة .

enterprises in different economies, but they are still experiencing problems and many challenges weaken their ability to grow and continue, and the most prominent of these problems those related to finance banking, forcing the central banks to intervene by promoting and supporting access to finance and provide a suitable environment opportunities.

Keywords: central bank, small and medium enterprises, finance, banks.

مقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى المحركات الرئيسية لعجلة النمو الاقتصادي في الدول، وأصبح هدف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لا سيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص العمل ومواجهة مشكلة البطالة ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يعد التمويل من أهم المتطلبات الأساسية لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه معظم تلك المشروعات صعوبة في الحصول على التمويل من المصارف، نظرا لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية للعديد منها وصعوبة توفيرها الضمانات المطلوبة من قبل البنوك لتخفيف حدة تلك المخاطر.

ومن هذا المنطلق فقد اهتم البنك المركزي بوضع عدة مبادرات تحفيزية للبنوك التي تساهم في تسيير حصول تلك المشروعات على التمويل، إلا أن الأمر يتطلب تهيئة البيئة المصرفية المناسبة اللازمة للتعامل مع هذه المشروعات من منظور إقراض مصرفي يختلف في محتواه عن إقراض المشروعات الكبيرة، وذلك من خلال وضع إستراتيجية متكاملة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخلق برامج تمويلية مواجهة لتمويل تلك المشروعات وإنشاء وحدات متخصصة داخل البنك لخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1- الاشكالية:

مما سبق تبرز إشكالية البحث كمايلي:

- ماهي جهود بنك الجزائر في تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

2- أهمية الدراسة:

إن دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهم وفاعل، ونظرا لضعف حجم التمويل الموجه من البنوك لهذا القطاع نظرا لارتفاع المخاطر برز دور البنك المركزي من خلال سياساته الفاعلة في تحفيز وتشجيع البنوك على زيادة قاعدة الائتمان الموجه

للقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3- أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في ادعم ومساندة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير ساحة مصرفية تحفز على نمو وتطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا الأساس تهدف:

- التعرف على حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم الائتمان المصرفي.
- اظهار الجهود المبذولة من قبل بنك الجزائر في تعزيز فرص التمويل للموسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور ا لأول: دور البنك المركزي في د عم ومساندة فرص التمو يل للموسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لما للبنك المركزي من دور هام في الحفاظ على الا ستقرار المالي وتشجيع النمو الاقتصادي فقد أعطى البنك المركزي اهتما ما كبيرا للمشروعات الصغيرة والمتو سطة لكونها تعتبر المحرك الأسا سي للنمو، حيث أن النهوض بها يعكس ايجابيا على الناتج القومي الإجمالي بالإ ضافة إلى الا ستقرار الاجتماعي. وبالرغم من أهمية هذه المنشآت في الاقتصادات المختلفة، إلا أنها مازالت تعاني من مشا كل وتحديات عديدة تضعف من قدرتها على النمو والاستمرار، ومن أبرز هذه المشا كل تلك المتعلقة بالتمويل من حيث قلة توفره لهذه المنشآت مقارنة بتلك الكبيرة، وارتفاع أعباءه وصعوبة الوصول إليه في الوقت المناسب.

أولا- التطوير :

يعد تطوير المناخ الرقابي أ مرا ضروريا وحتميا لا ستيعاب أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاع المصرفي ويشمل ذ لك التطوير على صعيد القطاع المصرفي والشركات ذاتها على حد سواء، ويتحقق ذلك عن طريق:[1]

1- التحفيز :

العمل ا لجاد على تحفيز البنوك على تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن الاستشهاد ببعض الإجراءات الفعالة والميدانية في هذا الصدد من:[2]

- إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي مقابل ما يتم منحه من قروض مباشرة لها.
- إ صدار تعليمات بازل II و ما تتضمنه من معاملة خا صة للمؤسسات الصغيرة والمتو سطة عند حساب متطلبات رأس المال ا لخاص بها (بوا قع 75% وبشروط محددة).
- إصدار التعليمات الخاصة بالفروع الصغيرة للبنوك لحثها على الانتشار الجغرافي.
- حث البنوك على أن يكون إنشاء أية فروع جديدة لها خارج نطاق عاصمة الدولة

والمدن الرئيسية وبالتالي تحقيق الانتشار الجغرافي الذي من شأنه وصول الخدمات المصرفية إلى جميع الشركات أينما كانت.

- تخفيض رسوم البنوك على إصدار شهادات رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة الإسراع في دمج القطاع غير الرسمي ضمن منظومة رسمية معترف بها بما يتيح للبنوك التوسع في توفير التمويل اللازم لهم ما يزيد من نشاط وربحية البنوك.

- يجب على الوزارات والجهات المعنية تقديم الدعم الفني للبنوك لتسهيل تمويلها.

2- دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتأتي مساهمة البنك المركزي الجديدة من خلال إطلاق حزمة من القرارات تستهدف تهيئة المناخ المناسب لتعزيز فرص تمويل تلك الشركات والمنشآت وتذليل العقبات التي تواجهها، حيث يجب توجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20% من إجمالي محفظة قروض البنوك، في صورة قروض يتم دراستها بعناية من خلال البنوك على أن يتم توفير المعلومات لأصحاب المشروعات وتيسير وصولهم للبنوك وتوفير التدريب اللازم لهم لرفع فرص النجاح والتأكد من جدوى المشروعات بالتنسيق مع العديد من الجهات المعنية خاصة وزارة التجارة والصناعة، على أن تقوم البنوك بإيلاء الأولوية في التمويل للقطاعات الاقتصادية الهامة وبالأخص الشركات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة وذات القيمة المضافة المرتفعة، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع إعطاء العناية للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير. كما يتعين على البنوك تطوير إجراءات العمل لديها فيما يتعلق بمنح الائتمان لهذه المشروعات للتيسير عليها من خلال تخفيض عدد المستندات المطلوبة، ومنح التمويل لهذه المشروعات بأسعار مخفضة بأسعار فائدة مميزة وتوفير الدعم الفني لها.

لا يكفي التركيز على التمويل لدعم المؤسسات الصغيرة، بل ينبغي العمل على بناء إطار مؤسسي متكامل لتمكين هذه المؤسسات من أن تصبح شريكاً فاعلاً في النشاط الاقتصادي، قادراً على المنافسة والتوظيف والنمو إلى جانب تبني سياسة التشبيك التي تقوم على خلق روابط أمامية وخلفية بين عملاء البنوك من المشروعات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يوفر مدخلات الإنتاج المطلوبة، بالإضافة إلى بحث تصميم منتجات مصرفية تتناسب مع هذه المشروعات وسماتها المميزة. كما يستوجب إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة ومطالبة البنوك بالمشاركة في تمويله وتحديد أهدافه. ويتعين في الأخير على كل بنك تحديد إستراتيجيته والشريحة المستهدفة من

العملاء بحرية في ضوء السياسة الائتمانية التي يتبناها، وأن البنك المركزي لا يفضل التدخل المباشر في تصميم محافظ الائتمان للبنوك.

من جهة آخري يقدم البنك المركزي برنامج لدعم الشركات الصغيرة من خلال طرح آلية لضمان مخاطر الائتمان بغرض تخفيض المخاطر التي تواجهها البنوك لدى تمويل هذه المؤسسات حيث يعتمد على شركة ضمان مخاطر الائتمان بغرض تقديم الضمانات للبنوك بنسب تغطية تتناسب مع توجهات البنك المركزي من دعم المناطق النائية والقطاعات الإستراتيجية الهامة وتشجيع تمويل الشركات حديثة الإنشاء.

3- إعداد خطة تدريبية:

إعداد خطة تدريبية تتضمن دورات متخصصة لتعزيز كفاءة موظفي البنوك العاملين في إدارات الائتمان الموجه لهذه المشروعات، بالإضافة إلى تدريب موظفي الشركات أيضا، فيمكن للبنك المركزي إنشاء المعاهد والمدارس العليا المتخصصة في التكوين والتأهيل ووضع البرامج التعليمية القادرة على رفع كفاءة موظفي البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. كما أن هناك الكثير من المؤسسات المالية المتخصصة التي تقديم التمويل والتدريب اللازم لأصحاب الأعمال الذين يديرون مشاريع صغيرة ومتوسطة إلا أنها لم تحقق النتائج المطلوبة على مدى السنوات الماضية.[3]

4- توفير قاعدة بيانات شاملة:

العمل على توفير قاعدة بيانات وافية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المركزي، وذلك لاستخدامها في تحديد الشركات المؤهلة للحصول على التمويل والدعم الفني. كما أن قاعدة البيانات تمثل مصدراً دقيقاً للإحصاءات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وآلية تسهّل على الشركات الحصول على الكثير من الخدمات والتعاقدات. فيمكن من خلالها منح رقماً خاصاً لكل شركة صغيرة ومتوسطة، بحيث يتم من خلاله تقديم كل العروض للجهات الحكومية التي تمنح العقود الشرائية والخدمات لها ومن خلال الهوية الرقمية التي تسهل على المواطنين والمواطنات من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأعضاء في الصناديق والمؤسسات المحلية الداعمة للمشروعات، الحصول على التعاقدات الحكومية في وقت قياسي.[4]

وتمثل قاعدة البيانات ذلك النظام الذي يسهل عملية إدخال وإرجاع وتنظيم مصادر المعلومات في البنك والمؤسسة المالي، وعملية إدارة موارد البيانات وقواعد البيانات تتم من خلال حزم برامجية متطورة للحاسبات تدير عمليات إنشاء وتخزين وتنظيم وتحديث واسترجاع البيانات، وتسمى نظم إدارة قاعدة البيانات.[5]

توفير قواعد بيانات شاملة من خلال العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد

والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

5- تعزيز دور شركات الاستعلام الائتماني:

تعزيز دور شركات الاستعلام الائتماني ليشمل معلومات أكثر عن الشركات – على سبيل المثال حجم مبيعات الشركات – بالإضافة إلى توسيع نطاقها لتشمل أكبر عدد ممكن من الشركات حتى الصغيرة ومتناهية الصغر. وتوفير نظام للاستشارات من أجل أعداد الحسابات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعيين شركات استشارات مالية ومحاسبية.[6]

شركة الاستعلام الائتماني هي بنك ومستودع للمعلومات والبيانات الإحصائية ونمط وتاريخ الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سداد إلتزاماتهم الائتمانية المختلفة سواء السابقة أو الحالية. وتعكس المعلومات الائتمانية كلا من العادات الجيدة والسيئة المتبعة في السداد. تحتوي قاعدة بيانات الشركة على ما يقرب من 95% من إجمالي بيانات البنوك التجارية. ولا تقوم شركة الاستعلام الائتماني بتصنيف الملفات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها لا تحدد مدى الجدارة الائتمانية للأفراد.[7]

6- إنشاء شركات التصنيف الائتماني المحلية:

الاهتمام بشركات التصنيف الائتماني، التي تقوم بتقييم هذه النوعية من الشركات وبالتالي تعتبر عامل مساعد للبنوك في اتخاذ القرار الائتماني.

ثانيا- الرقابة على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

دور البنوك المركزية هام جدا في هذا المجال، حيث أن المطلوب هو تسهيل إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة مع عدم إغفال أهمية الرقابة الدقيقة والحثيثة، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الآتي:[8]

- قيام البنوك المركزية بمراجعة التعليمات الرقابية الصادرة عنها للعمل على تخفيف بعض تلك الضوابط بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة حديثة الإنشاء منها.

- أن تقوم البنوك المركزية بوضع ضوابط لمنح الائتمان خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، تكون مختلفة عن تلك المطلوبة من الشركات الكبيرة، على أن تتسم بالمرونة ودون التعارض مع سياسات البنوك الداخلية ومن أمثلة تلك الضوابط ما يلي:

- وضع نظام لتقييم وتحليل المخاطر المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة يشمل معايير كمية ونوعية.

- يتم التعامل مع هذه الشركات من خلال برامج / منتجات معدة خصيصا لتتناسب مع طبيعة متطلبات تلك الشريحة من الشركات وقدرتها على السداد.

- إنشاء إدارات مستقلة بالبنوك تختص بتمويل، ومتابعة وإدارة مخاطر الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تكون منفصلة عن إدارات تمويل المؤسسات وتمويل القروض.

- حث البنوك على قبول أنواع أكثر من الضمانات، بالإضافة إلى إمكانية قبول الكفالات التضامنية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة بعضها البعض.

ثالثا – التنسيق المحلي والدولي:

يتطلب هذا المحور تضافر الجهود بين كافة الأطراف المعنية والإيمان بأهمية الموضوع على مستوى كل دولة للوصول إلى الهدف المرجو من النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتم ذلك من خلال الأتي:[9]

- التنسيق لوضع إستراتيجية موحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل دولة وفقا لظروفها.

- توفير كيان مستقل متخصص يكون مسؤولا عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وملما بكافة المستجدات والتطورات التي تطرأ على هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي للوقوف على أفضل الممارسات الدولية، على أن يعهد إليه إعداد الدراسات في هذا المجال ورفع تقارير بنتائج تلك الدراسات، ويمكن أن يكون هذا الكيان تحت إشراف أي من الجهات الرقابية بالدولة.

- العمل على الوصول إلى تعريف موحد على مستوى كل دولة على حدى يستند إليه للفصل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في كافة المجالات.

- تشجيع مجال ضمان مخاطر الائتمان الذي يهدف إلى تخفيف المخاطر المرتفعة التي تواجه البنوك لدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعد الغرض الأساسي في عملية ضمان مخاطر الائتمان هو استفادة البنك من وفر المخصص الواجب تكوينه، وأعباء متطلبات رأس المال الرقابي وفقا لتعليمات بازل.

- التنسيق مع الجهات المشرفة على أعمال المراجعين والمحاسبين القانونيين لمحاولة تخفيض متطلبات المراجعة القانونية وبالتالي تخفيض تكلفتها، وذلك في الدول التي تطلب بنوكها ضمن شروط منح الائتمان توفير ميزانيات معتمدة، والتي يتم فيها تقديم هذه الخدمات بأسعار تفوق إمكانية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تيسير إجراءات رهن، وتسييل الضمانات في حالات الإخفاق لتحفيز البنوك.

- حل مشكلة القطاع غير الرسمي والتي تعتبر ظاهرة في العديد من البلدان عن طريق النظر في إمكانية تخفيض الضرائب المطبقة على هذه الشركات وذلك لتقليل

أعبائها وتشجيعها على التسجيل في مصلحة السجل التجاري، المدخول في القطاع الرسمي.

- توفير قانون لسجل الضمانات المنقولة وذلك بهدف فتح المجال لتقديم التسهيلات الائتمانية بضمانات مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- التنسيق فيما بين البنوك المركزية للدول للاستفادة من الخبرات التي خاضتها كل منها للوصول إلى تعاون مثمر في هذا المجال.

- تنسيق الجهود فيما بين الجهات الدولية المقدمة للدعم.

رابعا– تطبيق الشمول المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حظي موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي، باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم، ويأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة، وقد تعزز هذا الاهتمام مع إقدام الأطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية العالمية.

1– مفهوم الاشتمال المالي :

يقصد بالشمول المالي إتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، وفي ظل غياب هذه الخدمات قد يلجأ البعض إلى قنوات غير رسمية لتوفيرها، وهي التي– أي هذه القنوات عدا عن كونها غير موثوقة ولا تخضع للرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا، هي كذلك قد لا تكون مناسبة لاحتياجاتهم.[10]

ويعرّف أيضا بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". ومن الأهداف الرئيسة للاشتمال المالي:[11]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي.

- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات

والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

- تسهيل الوصول لمصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وفي هذا السياق فقد قامت العديد من البنوك المركزية بتوقيع مذكرات تفاهم مع هيئة سوق رأس المال لقيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للاشتمال المالي للدولة وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة، بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقاً للمبادئ الرئيسة لتحقيق الاشتمال المالي.[12]

2- الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي:

ويمكن توضيح ذلك كمايلي:[13]

2-1- دعم البنية التحتية المالية:

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البيئة التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات بيئة تشريعية، الانتشار، تطوير نظم الدفع والتسوية، الاستفادة من التطورات التكنولوجية.

2-2 الحماية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال:

التأكيد على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصولها على المنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لبقائها على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على الخدمات بصورة منتظمة.

إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجاتها ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وحماية بياناتها المالية ووضع آليات رقابة مناسبة تراعي حقوقها.

2-3- تطوير منتجات مالية تتماشى مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، مراعاة ما يلي:

احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من اختيار المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض، وقيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل، وإتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية.

المحور الثاني: جهود بنك الجزائر في تعزيز أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يساهم البنك بنك الجزائر في توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج يطبق عن طريق البنوك بالتعاون مع قطاعات الدولة المعنية لتيسير فرص إتاحة التمويل المصرفي لهذه الشركات والمنشآت.

أولا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوربي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة

إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14] . ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي: **شكل رقم«01»: تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

تصنيف المؤسسة	عدد العمال: سنويا	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
متوسطة moyenne	> 250	2مليار دج<	500مليون< دج
صغيرة petite	< 50	< 200 مليون دج	< 100 مليون دج
مصغرة micro-	< 10	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج

المصدر: بناءا على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

بالرغم من وجود عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في السوق غير الرسمية بالجزائر، إلا أن هناك مؤسسات أخرى تنشط في الإطار الرسمي وتساهم مساهمة كبير في الاقتصاد الجزائري.[15]

1-1- تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولت الجزائر اهتما ما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما خلال العقدين الأخيرين، وقد كان ذلك نتيجة منطقية للانتقال من الاقتصاد الموجه، إلى اقتصاد السوق الأمر الذي سمح ببروز المؤسسات الخاصة بشكل ملحوظ.

حيث تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بشكل معتبر جدا خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد تطور هذا العدد ما بين سنتي 2006 و2015، من أقل من 380000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى أكثر من 930000 وهذا ما يوضح الاهتمام المتزايد بالقطاع. الجدول رقم **«01»** يبين تطور هذا النوع من المؤسسات.

فلاحظ من بيانات الجدول رقم **«01»** أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تهيمن بشكل كبير على هذا القطاع، خاصة إذا ما قورنت بالقطاع العام، أو قطاع الحرف، وسبب هذا الاتجاه هو طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يحاول أن يتجه بسرعة نحو اقتصاد السوق، المرتكز أساسا على العمل الخاص.

وقد سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا معتبرا خلال السنوات الأخيرة، فقد وصل هذا النمو بين سنتي 2014 و2015 إلى معدل 9.7%، وقد تم

إنشاء ما حجمه 557802 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2015، فنشأ خلال سنة 2015 فقط ما عدده 82516 مؤسسة.

جدول رقم«01»: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2006-2015

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الخاصة	269806	293946	392013	408155	482892	511856	550511	601583	656949	716895
العمومية	739	666	626	598	557	572	561	557	542	532
الحرفية	106222	116347	126887	162085	135 623	146881	160764	175676	194562	217142
الإجمالي	**376767**	**410959**	**519526**	**570838**	**619 072**	**659309**	**711836**	**777816**	**852053**	**934569**

المصدر: مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات، وزارة الصناعة وزارة الصناعة والمناجم.

جدول رقم«02»: حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

نوع المؤسسة	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –سنة 2015				2015
	إنشاء	**إعادة** إنشاء	شطب	التطور	
شخص معنوي	41 919	6 949	7 956	40 912	537 901
شخص طبيعي	42 304	/	690	41 614	396 136
المجموع	**84 223**	**6 949**	**8 646**	**82 526**	**934 037**

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "**bulletin d'information statistique de la pme** ", Alger, 2016, n°28.

وإذا ما أردنا حساب معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنجد ما معدله 10 مؤسسات في الساعة عبر التراب الوطني، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة. ناهيك عن حجم المؤسسات التي تلغي نشاطها الذي وصل في نهاية سنة 2015 إلى 8 646 مؤسسة أي أن 10.5% من المؤسسات المنشأة تندثر وهو معدل فشل يعد مرتفع. كما أن مقارنة حجم المؤسسات بعدد السكان لا يوحي بوضعية مريحة لها حيث بلغت 23 مؤسسة لكل 1000 ساكن، وإذا استثنينا الأعمال الحرة والنشاطات الحرفية فلا يتعدى هذا المعدل 16 مؤسسة لكل 1000 ساكن.[16] والجدول رقم **«02»** يوضح حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر.

2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري من خلال تشغل ما يقرب مائة ألف17 شخص سنويا، حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع، حسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم حتى جوان 2015، أكثر من 2,371 مليون عامل، مما يؤكد مساهمتها الكبيرة في ترقية الشغل والتخفيض من البطالة.

والجدول التالي يبين قدرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب شغل، من خلال حركة التشغيل في هذا القطاع بين سنتي 2014 و2015:

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء وخلق أكثر من 213 ألف منصب شغل بين سنتي 2014 و2015 تركزت هذه الزيادة أصلا في القطاع الخاص وقدرت نسبة النمو الإجمالية بـ 10.29%، وتعتبر هذه النسبة هامة جدا خاصة إذا علمنا أن هذه النسبة كانت سالبة بالقطاع العام.

جدول رقم«03»: تطور حجم العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	2014		2015		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	التطور
القطاع الخاصة					
اجراء	1 259 154	58,37	1 393 256	58,75	10,65
ارباب العمل	851 511	39,47	934 037	39,40	9,70
مجموع جزئي	2 110 665	97,84	2 327 293	98,16	10,29
القطاع العام	46 567	2,16	43 727	1,84	-6,10
المجموع	**2 157 232**	**100**	**2 371 020**	**100**	**9,91**

المصدر: مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

كما استطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال كل من الناتج الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص، ممثلا أساسا بمؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما نسبته 84.77% من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي ما قيمته 5137,46 مليار دينار جزائري ، وبنسبة 86.10% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات المحققة في سنة 2014 ما يمثل 7338,65 مليار دينار جزائري، وهو ما يبرر أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري.

أما فيما يتعلق بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير، فقد بلغت

صادرات الجزائر سنة 2015 ما يقارب 38 مليار دولار بعدما كانت أكثر من 62 مليار دولار، فقد انخفضت بنسبة تقارب 40 بالمائة ويرجع هذا الانخفاض أساسا بسب تراجع المداخيل الخاصة بتصدير البترول نتيجة انهيار أسعاره بالسوق العالمية، فقد انهار سعر البرميل من أكثر من 100 دولار للبرميل لأقل من 40 دولار للبرميل، فالجزائر تعتمد بشكل شبه كلي في التصدير على قطاع المحروقات التابع للقطاع العمومي، وذلك بنسبة تصل لـ96,09 بالمائة من حجم صادرات الجزائر إلى الخارج، أما فيما يخص التصدير خارج هذا القطاع فان الجزائر تسعى جاهدة عبر الكثير من المختطات التنموية لرفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، وكذا من خلال تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتمكن من الولوج للأسواق الدولية.

لم تتعدى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 04%، بقيمة بلغت 2.81 مليار$، وتطورت هذه الصادرات بين سنة 2013 و2014 بنسبة وصلت إلى 40%.

وتأتي المنتجات نصف المصنعة الأولى على قائمة المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بقيمة إجمالية قدرها 2.350 مليار $، أي بنسبة 83.6% من قيمة إجمالي المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2014، تليها السلع الغذائية بمبلغ 323 مليون دولار وهو ما يمثل 11.5 بالمائة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، أما المواد الخام فتحتل المرتبة الثالثة بمبلغ 110 مليون دولار بما نسبته 3.91%، لتبقى كل من السلع الاستهلاكية غير الغذائية والمعدات والتجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأخيرة، بـ0.36% و0.53% على التولي من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في 2014.[18]

2- مشكلة التمويل البنكي:

بالرغم من أن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة أساسا في القطاع الخاص سنة 2014 قدر بحوالي 3121.7 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 48% من حجم القروض الإجمالية الممنوحة خلال سنة 2014 [19]، إلا أن هذا الأمر لم يغير كثيرا في مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. فلا تزال المؤسسات العمومية تحضى بالنصيب الأكبر من التمويل والائتمان من قبل البنوك، بالرغم من أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطاغي على الاستثمار في الجزائر.

جدول رقم «04»: حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وفق القطاع

	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	1460.6	1741.6	2040.2	2434.0	3382.3
القطاع الخاص	1806.7	1984.2	2247.0	2721.9	31.21.7
الإدارة المحلية	0.8	0.7	0.4	0.4	0.6
المجموع	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6
	بالنسبة المؤوية				
القطاع العام	44.7	46.7	47.6	47.2	52.0
القطاع الخاص	55.3	53.2	52.4	52.8	48.0
الإدارة المحلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100

Source : Banque d'Algérie ; **« rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie »**, juillet 2015, p :162.

ويعود عجز البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتالي:

2-1- كثرة الإجراءات :

بالنظر لتشكيلة النظام البنكي الذي يطغى عليه العمل العمومي التابع للدولة يجعل اتخاذ قرارا الإقراض يأخذ الكثير من الثقل وبالبيروقراطية الإدارية، وهذا لطبيعة الخدمة العمومية من جهة، ولمركزية القرار من جهة أخرى، فتخضع بعض قرارات التمويل لرأي الادراة الجهوية للبنك وتخضع قرارات أخرى لرأي الإدارة المركزية للبنك مما يطيل آجال منح القرض للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الراغبة في تمويل نشاطها، وتتراوح هذه المدة ما بين 5 و6 أشهر.[20]

2-2- قلة شبابيك البنك:

لا تزال البنوك في الجزائر تعاني من قلة التغطية فحسب الإحصائيات نجد شباك لكل 25.000 موطن في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة تجعل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتصال بالبنوك وفروعها ضعيفة، وبالمقارنة مع كل من البنوك التونسية نجد 9.530 مواطن لكل شباك، والبنوك المغربية 12.540 مواطن لكل شباك[21].

2-3- ارتفاع معدل رفض الإقراض:

تتعرض 47% من طلبات الإقراض المرفض من قبل البنوك الجزائرية لأسباب متعددة حيث لا يتم قبول إلا ما نسبته 53% من الطلبات الأمر الذي لا يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب التمويل البنكي وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة مع كل من تونس والمغرب نجد أن نسبة قبول الإقراض على التوالي هي 96%، 68%.[22]

ثانيا- دور بنك الجزائر في تعزيز التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ونظرا لما للبنك المركزي من دور هام في الحفاظ على الاستقرار المالي وتشجيع النمو الاقتصادي فقد أعطى البنك المركزي اهتماما كبيرا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لكونها تعتبر المحرك الأساسي للنمو.

1- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للموسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار حرص بنك الجزائر على دعم الموسسات الصغيرة والمتوسطة ولما لها من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة، فقد قام بنك الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بحشد تمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك توفير ضمانات للقروض الممنوحة، وخلق موسسات التمويل المتخصصة.

2- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز التمويل المصرفي:

باشر بنك الجزائر بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات مع البنوك العاملة في والشركاء ذوي العلاقة، بهدف الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيني لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لضمان الاشتمال المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية يسانده فيها البنوك التجارية.

لم يكتمل تطوير وعصرنة نظام الدفع إلا بتطوير وعصرنة نظام المقاصة ما بين البنوك، لذا تعين على بنك الجزائر أن يؤسس نظام المقاصة الذي يتكفل بتسوية عمليات المبادلة الإلكترونية على وجه السرعة، وبأكثر دقة وأمان ونجاعة في استعمال وسائل الدفع[23]، وهو ما كان في سنة 2006، فقد تم إنشاء نظامين جديدين للدفع ما بين البنوك، أولهما نظام للتسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة الذي دخل حيز التنفيذ في فيفري 2006، أما الثاني فهو نظام للمقاصة الإلكترونية الذي بدأ العمل في ماي 2006.

يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعه

بنك الجزائر، المسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية " أرتس ARTS " باعتباره نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام.[24]

وتتم عمليات الدفع بين البنوك في نظام أرتس على أساس إجمالي وفي الوقت الحقيقي على حسابات التسوية المفتوحة في هذا النظام لصالح المشاركين لتوفير خدمات تبادل أوامر الدفع، تسيير حسابات التسوية، تسيير قائمة الانتظار، تسيير نظام التزويد بالسيولة، تبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع أو اشتغال النظام.[25]

كما أنجز بنك الجزائر نظام المقاصة الالكترونية الذي يسمى بنظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك - (ATCI) - والذي فوض مهمة تسييره لمركز المقاصة المسبقة المصرفية (CPI) ، ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية للسحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، ولا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن مليون دينار، أما القيم التي أكبر من ذلك يتم تسويتها في نظام (ARTS).

3- أنظمة الإستعلام الإئتماني:

إيماناً من بنك الجزائر بأهمية وجود قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك ومقدمي الائتمان لما لذلك من أثر على مساعدة هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبنائها وفقاً لتقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد، وتسعير المنتجات المصرفية والخدمات المقدمة بناء على درجة مخاطر العملاء بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر وتحسين فرص الحصول على التمويل خاصة للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد قام البنك المركزي بالعمل على إيجاد البنية التشريعية والقانونية اللازمة لعمل الشركات التي تعنى بتبادل المعلومات الائتمانية حيث تم انشاء مركزية المخاطر، حيث ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية المخاطر التي تكلف بالقيام لدى كل بنك أو مؤسسة مالية بجمع هوية المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة ومبلغ القروض غير المسددة وكذا الضمانات المستلمة فيما يخص كل نوع من القروض.[26]

وتعتبر مركزية المخاطر نظام معلومات لبنك الجزائر متواجد على مستوى كل هيئة قرض لتزويده بصفة دورية ومنتظمة كل شهر بجميع القروض الممنوحة لزبائنها من المؤسسات وأفراد مهما بلغت قيمتها[27]، وذلك بعد أن كانت وتيرة التصريح كل شهرين ابتداء من سقف قرض مليوني دينار.[28]

فالمؤسسات المصرحة مسؤولة تجاه بنك الجزائر عن دقة ووضوح وتناسق المعلومات التي ترسلها إلى مركزية المخاطر، وهي المسؤولة أيضا عن الحماية والحفظ والإرسال الداخلي للمعطيات التي تلقتها منها.

4- تطوير منظومة ضمان القروض لتوفير الضمانات اللازمة:

أنشأ صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ 11 في نوفمبر 2002، الذي يعتبر من أهم الأدوات المالية المتخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضطلع بمهمة معالجة أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية. ويتولى الصندوق القيام بالمهام التالية:[29]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة بتصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة هذه المؤسسات.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية هذه المؤسسات المستفيدة من الضمان.
- ترقية الاتفاقيات التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية هذه المؤسسات - ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن الضمان، وتسليم شهادات الضمان المناسبة.
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح هذه المؤسسات.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية هذه المؤسسات وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر.

يتميز الصندوق بخصائص معينة في طريقة منحه ضمانات للمؤسسات سواء في طريقة تغطيته للقروض أو المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من هذه الضمانات، حيث يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية:[30]

- يجب أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب.

- بالنسبة لنوع القرض، يمكن أن يضمن هذا الصندوق قروض الاستثمار أو حتى قروض التسيير، وأنه يقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، والتي تدفع علاوة

سنوية أقصاها 02% من مبلغ القرض وخلال كل فترة القرض.

- حسب كل ملف يودع لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض.

- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ 4 مليون دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان بـ 25 مليون دينار.

- مدة ضمان القروض محددة بـ 7 سنوات على أكثر تقدير.

- يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الغيرة والمتوسطة والموجهة لانجاز المشاريع التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات؛

- في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

5- نشر الثقافة المالية والمصرفية :

على الرغم من عدم وجود دراسة مسحية واضحة لمستويات الثقافة المالية في الجزائر، إلا أن الدراسة التي أجراها المنتدى الإقتصادي العالمي عام 2011، وشملت 62 نظاماً وسوقاً مالياً، كان من بينها الجزائر، تشير إلى مستويات مقلقة للثقافة المالية عند المواطنين. وتشير مخرجات الدراسة إلى أنه من المرجح أن غالبية الشباب والبالغين في الجزائر لم تتطور لديهم العادات الذكية للإدخار، وأنهم على الأغلب غير مؤهلين لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وأنهم يفتقرون إلى المعارف والمفاهيم التي تساعدهم على الإستفادة من المنتجات والخدمات المالية، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن قطاعاً كبيراً من المواطنين يفتقدون الوعي الكافي للوصول إلى هذه المؤسسات المالية والإستفادة من خدماتها، أو أنهم لا يملكون الثقة بهذه المؤسسات.[31]

يحاول بنك الجزائر والجهات المسؤولة بذل جهوداً كبيرة في تعليم طلابنا وشبابنا، وتثقيفهم في مجالات علمية وثقافية عديدة، إلا أن مناهجنا الدراسية والتعليمية تفتقر بشكل واضح إلى "وجبة خاصة" بالثقافة المالية المجتمعية، ولذا فإن طلبتنا وشبابنا ينهون المرحلة التعليمية الأولى دون حصولهم على المعارف والمفاهيم والأدوات والمهارات التي تعينهم على إدارة شؤونهم المالية. إن قلة الوعي على دور وأهمية، وحتى مخاطر الخدمات المالية والبنكية، يمكن أن تؤدي إلى مشاكل مستقبلية، كما أنه يؤثر سلباً على تطور الإقتصاد واستقراره.[32]

لقد عمل الركود الإقتصادي العالمي (عام 2008) على تنبيه العديد من الحكومات والمؤسسات المالية العالمية على أهمية الثقافة المالية المجتمعية والإشتمال المالي. وحسب تقرير أصدرته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، فإن 45 دولة بدأت فعلاً، أو تعمل على استراتيجيات وطنية لنشر الثقافة المالية.

ولمواجهة هذه التحديات، ومن منطلق إدراك بنك الجزائر بأهمية تعميق الثقافة المالية لدى المواطن الجزائري، وبما لدى بنك الجزائر من خبرات ومصادر معرفية ومالية، فانه يستطيع أن يضم وينسق جهود بعض الوزارات ذات العلاقة وجهود بعض المؤسسات الفاعلة، من أجل وضع وتنفيذ ومتابعة استراتيجية وطنية شاملة للثقافة المالية، ترتكز على أفضل التجارب والممارسات العالمية في هذا المجال وبالذات تجارب الدول التي جعلت من الثقافة المالية على قائمة أولوياته وأن نضع الجزائر في أوائل الدول العربية.[33]

خاتمة:

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر ذو أهمية نظرا للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المؤسسات من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل، المرونة العالية، وكذا سهولة التسيير واتخاذ القرار، هذه الجملة من الخصائص مكنتها لان تلعب أدوار مهمة من امتصاص اليد العاملة وتقليص البطالة، وتلبية حاجيات السكان والمساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقيق التوازن الجهوي.

كما أولت الحكومة الجزائرية اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بقيامها بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤون هذا القطاع، بالإضافة إلى وضع العديد من القوانين التي تهدف تطوير وتنمية القطاع، إلا أنه رغم ذلك مازلت هذه المؤسسات تعاني من عدة مشاكل، ومن هذا كان من الضروري البحث عن تقنيات جديدة تدعم هذا النوع من المؤسسات.

ومن جانبه يحاول بنك الجزائر منح اهتماما كبيرا في المرحلة المقبلة لترسيخ مبدأ أولوية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء عليه ينصب دوره في المستقبل على تهيئة البيئة الرقابية المصرفية لتشجيع البنوك على تقديم الخدمات المصرفية لها وذلك من خلال:

- الاستمرار في إصدار مبادرات لتحفيز البنوك للتوسع في إتاحة التمويل لتلك الشريحة من الشركات.
- الاهتمام بالبنية التحتية للبنوك المتمثلة في نظم الدفع، شركات التصنيف والاستعلام الائتماني.
- التوسع في تدريب العاملين في مجال المشروعات سواء بالنسبة للعاملين في البنوك أو في الشركات.
- التنسيق مع الجهات المعنية لتذليل آية عقبات قد تواجه البنوك في هذا الشأن.

- ومن المشاكل الشائعة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الافتقار إلى الدعم غير المالي، وارتفاع نسبة القروض والأصول المتعثرة، وغياب المعلومات الموثوقة بما في ذلك عدم وجود مكاتب متخصصة للاستعلام الائتماني وضعف الجدارة الرشيدة وحوكمة الشركات، وعدم قدرة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على رأس المال المطلوب في أسواق رأس المال، وارتفاع المخاطر.

- من المثير للاهتمام معرفة التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة النظر التنظيمية والرقابية، ففي حين تعاني البنوك المركزية مع المصارف في جانب التمويل إلا أن هناك جهات أخرى تتعامل مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعنى بالمجالات غير المالية، ولذلك فالتكامل بينها هو التحدي الأكبر نظرا لتشتت الاختصاصات والمهام ولذا فإن توحيد الجهود المبعثرة في مثل هذه الحالات يعتبر تحديا مثيرا.

وفي النهاية يجب التأكيد على أن حل المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا ينحصر في الجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية فقط، حيث أن النهوض بهذا القطاع يتطلب تضافر الجهود من خلال التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدولة.

الهوامش:

---

[1]- هشام رامز عبد الحافظ، **مداخلة محافظ البنك المركزي المركزي**، المؤتمر الإقليمي لدعم فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ودور السلطات الإشرافية، صندوق النقد العربي، المنعقد يومي 14 و15 جانفي 2015، القاهرة، ص ص: 02-05.

[2]- أيات البطاوي، **"المركزي" و"اتحاد بنوك مصر" يعدان توصيات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، 03 أكتوبر 2015، على الرابط التشعبي:

http://www.alborsanews.com/2015/10/03/المركزي-واتحاد-بنوك-مصر-يعدان-توصيات/

[3]- الأردنية لبناء القدرات، **"آلية عمل الأردنية لبناء القدرات"**، الأردن، 2015، ص ص: 10-11.

[4]- عبير عبد الحليم، **«المركزي» "دعا إلى تسهيل إدراج الشركات الصغيرة في أسواق المال المحلية"**، الامارات اليوم، 25 نوفمبر 2014، على الرابط التشعبي:

http://www.emaratalyoum.com/business/local/2014-11-25-1.731637

[5]- الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، **"البيانات الإئتمانية لعملاء الجهاز المصرفي تجربة بنك السودان المركزي"**، بنك السودان المركزي، مارس 2010، ص ص: 02-04.

[6]- البنك المركزي المصري، **"القواعد المنظمة لعمل شركات الاستعلام الائتماني والتصنيف الائتماني"**، على الرابط التشعبي:

http://www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/CircularsDL/creditbureau_AR.PDF

[7]- بنك السودان المركزين، "**قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني**"، على الرابط التشعبي: http://www.cbos.gov.sd/node/2546

[8]- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "**التمويل المتناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه**"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2009، ص ص: 18-22.

[9]- Dagva Boldbaatar, "**Role of Central Bank in Promoting Small and Medium Scale Enterprises in the SEACAN Countries**", Research and Training Centre, KualaLumpur, Malysia, July 2005, pp: 75-88.

[10]- Jaime Carvana , "**Financial Inclusion: the Role of the Basel Process**", BIS, Basel, 29 October 2012, p :03.

[11]- The Word Bank, Financial Inclusion, "**Global Financial Development Report**", 2014, pp: 15-19.

[12]- كمال الدين الياس، "مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المجلد 23، العدد 03، مركز البحوث المالية والمصرفية، 2015، ص: 14.

[13] - البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2015**، دائرة الاستقرار المالي، جويلية 2016، ص ص: 10-11.

[14] - القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **الجريدة الرسمية** بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

[15]- حوالي 34.2 % من الناتج الداخلي الخام هي ضمن القطاع غير الرسمي، راجع في ذلك: ملاك قارة، "التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي: تحاليل ومقارنة مع بعض الدول"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، عدد32 ، ديسمبر2009 ، المجلد أ، ص:209.

[16]- Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», n°28, Alger, 2016

[17]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, **Bulletins d'information économique**, 2015, pp : 12-13.

[18]- هذه الإحصاءات مأخوذة من منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2015.

[19]-Banque d'Algérie, « **rapport 2014 : Evolution économique et mo-**

nétaire en Algérie », juillet 2015, p :162.

[20]- سليمان ناصر، آدم حديدي، "**تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**"، المجلة الجزائرية للتنمية، جامعة ورقلة، عدد 02، جوان 2015، ص: 19.

[21] - Amine Sadek, « **Les banques algériennes restent à la traîne au Maghreb »**, 11 Avril 2013 : http://www.algeriepatriotique.com/article/les-banques-algeriennes-restent-la-traine-au-maghreb

[22] - Amine Sadek, IDEM.

[23]- المادة **56** من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

[24] - Article **2** de Règlement N°05-04 du 13 Octobre 2005, **Portant sur Le Système de règlements brute en temps Réel de gros montants et paiements urgents.**

[25] - Article **03** et **04** de Règlement N°05-04 du 13 Octobre 2005.

[26]- المادة **98** من الأمر(03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

[27] - Règlement N°12-01 du 20 Février 2012, **Portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques entr- eprises et ménages.**

[28] - Règlement N°92-01 du 22 Mars 1992, **Portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques.**

[29] - غفال الياس، كريمة حبيب، وعادل زقرير، "**دور صندوق ضمان القروض في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 05 و06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص ص: 05-06.

[30] - **نفس المرجع السابق**، ص: 06.

[31] - Banque d'Algérie, **Brochure sur l'Inclusion Financière**, 2016, pp : 02-03.

[32]- بنك الجزائر، **الأنشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي**، أفريل 2016، ص: 01.

[33]- Banque d'Algérie, "**Déclaration de monsieur le gouverneur de la - Banque d'Algérie, a la communauté bancaire et financière sur l'Inclusion Financière",** 27 Avril 2016, p: 01